المغرب: الدين العام وحقوق الإنسان

25 years
annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ارتفع الدين العام من 384.6 مليار درهم مغربي في عام 2010 إلى 1,016 مليار درهم مغربي في عام 2023، أي بزيادة قدرها 264%.

وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 70% في عام 2023، بعد أن كانت 49% في عام 2010.

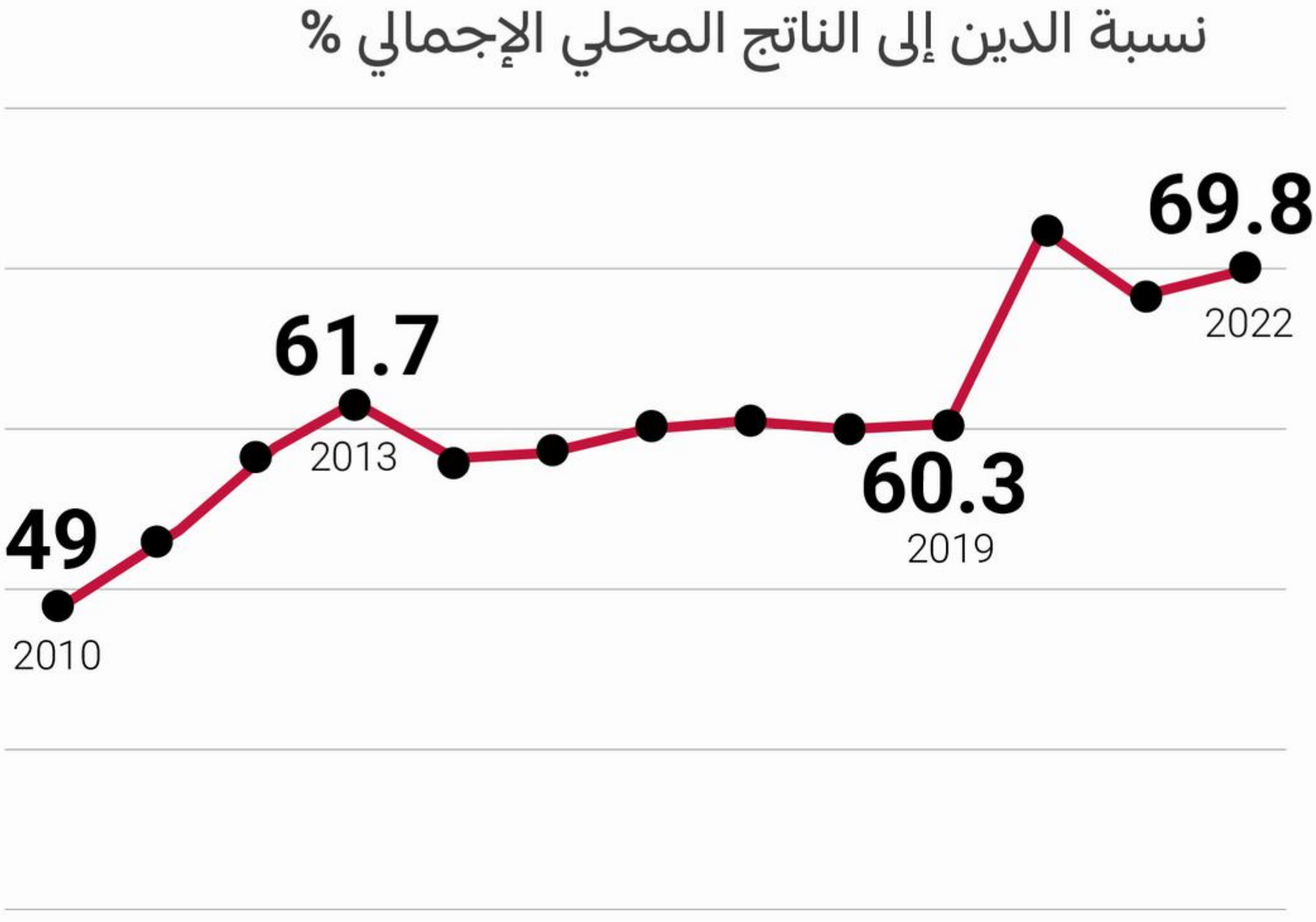

يُستخدم أكثر من 85% من الاقتراض الجديد لسداد الديون القائمة، وليس لتمويل استثمارات إنتاجية جديدة. وقد زادت خدمة الدين العام الخارجي بنسبة تقارب 300% بين عامي 2010 و2022.

إجمالي خدمة الدين العام الخارجي

مليون درهم

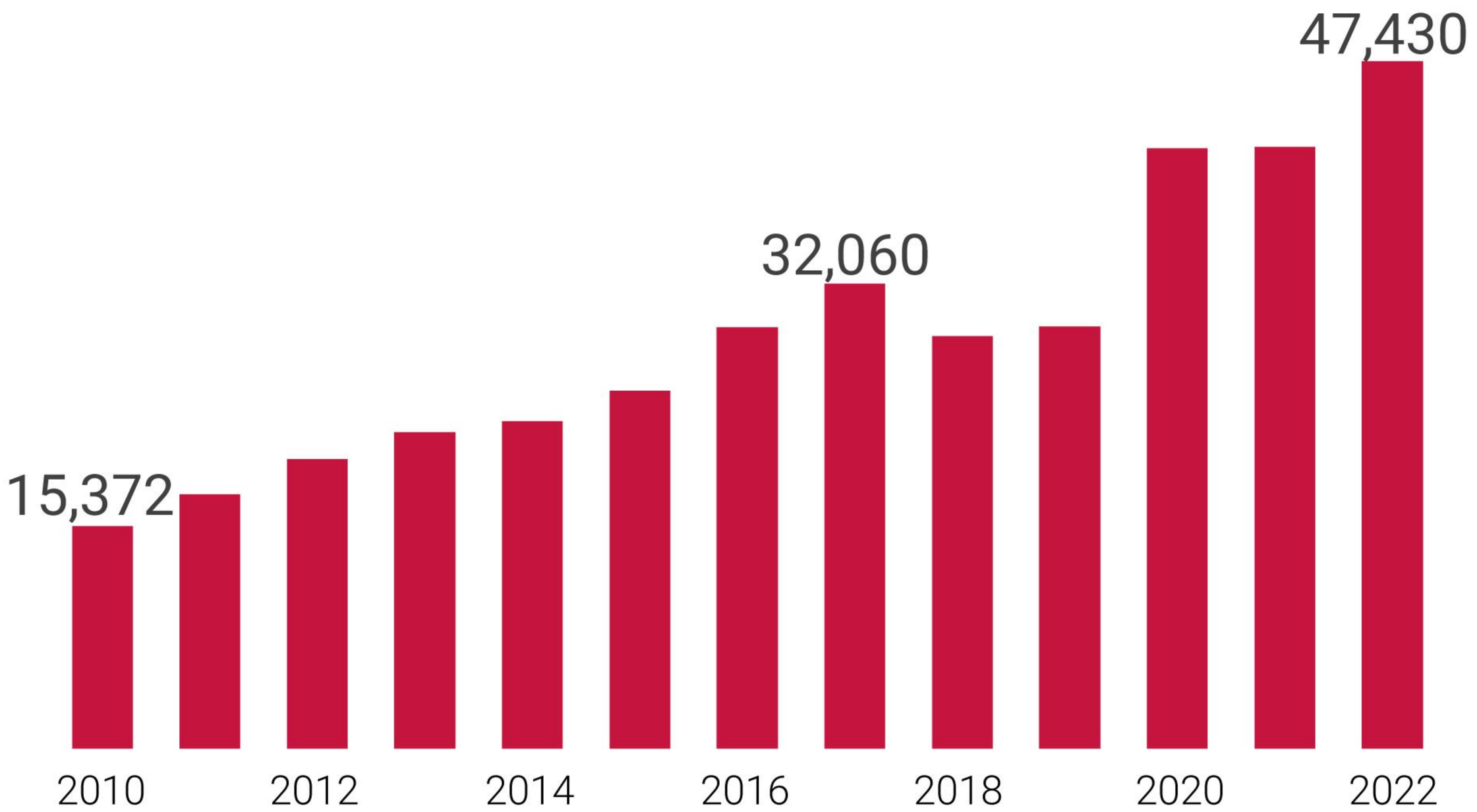

بلغت البطالة مستوى قياسيًا قدره 13.1% في عام 2024، وكانت أعلى بين الشباب (15-24 عامًا) والنساء. وتعتمد استراتيجية النمو على رأس مال كثيف ولا توفر فرص عمل كافية لتلبية الطلب.

بلغ الإنفاق على التعليم 90.6 مليار درهم مغربي (حوالي 6% من الناتج المحلي الإجمالي)، ومع ذلك لا تزال معدلات التسرب مرتفعة، ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضًا، وتتجاوز بطالة الخريجين بطالة غير الخريجين. 17 إصلاحًا، ونحو 60 إصلاحًا فرعيًا، ونتائج ضعيفة.

تطوّر معدل البطالة %

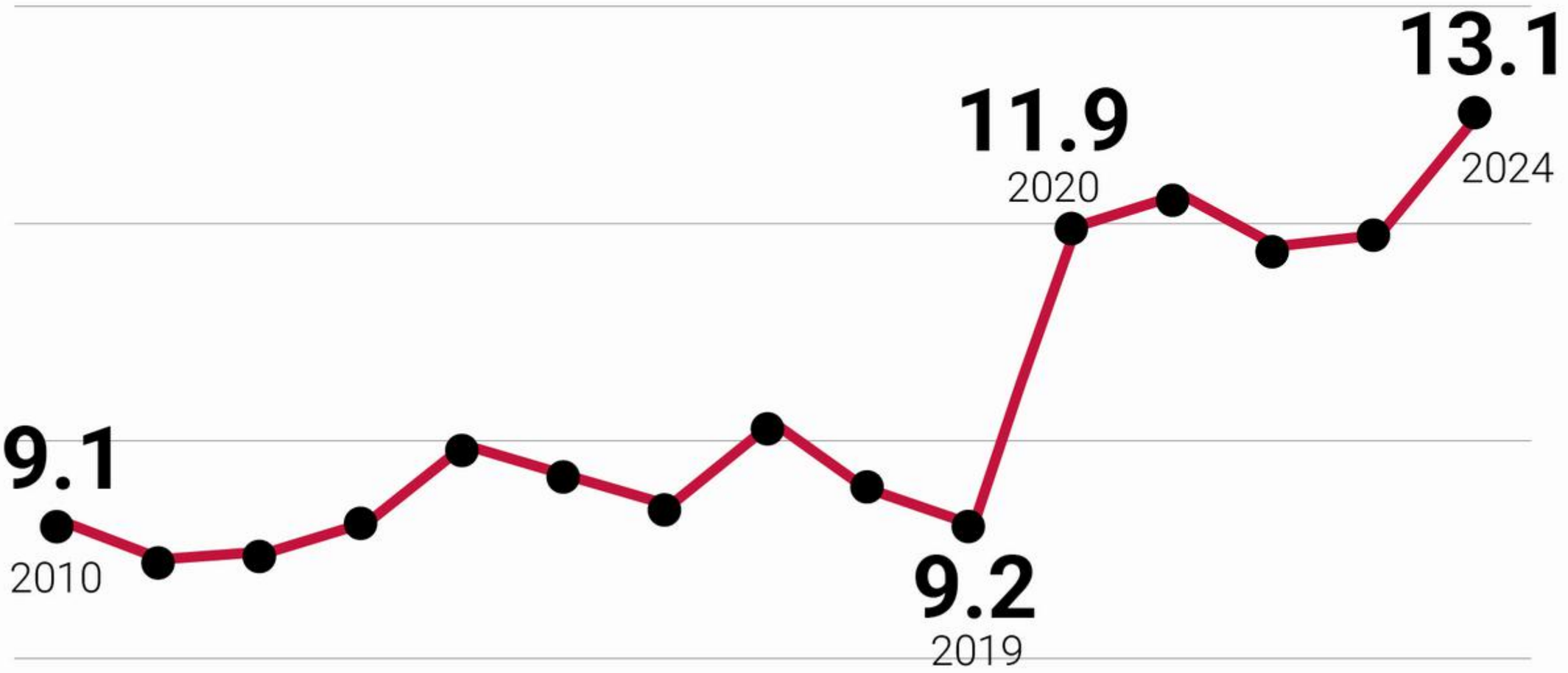

لا تزال فجوات التغطية الصحية قائمة: حوالى 52% من الموظفين غير مسجلين ولا يتمتعون بأي تغطية. من بين 18 مليون مسجل في "AMO Tadamon" (الضمان الاجتماعي)، يستفيد 10.7 مليون فقط فعليًا، مما يترك 7 ملايين بدون تغطية.

الدين مستدام في الوقت الراهن، لكن تخصيص أكثر من 85% من القروض الجديدة لسداد ديون قديمة يُعد مؤشرًا خطيرًا. المطلوب: نموذج نمو شامل يركز على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح مالي لتوسيع القاعدة الضريبية، وحوكمة تركز على الأداء لا على الإنفاق فقط.

التقرير الكامل موجود على مرصد
الشبكة للعدالة الضريبية والديون

annd.org/debt_tax/ar